﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ٢١﴾ [الحجر: 21]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

أسبابُ الرِّزقِ في خَزائنِ الله لا تَنْتهي

لَمّا بَيَّنَ اللّه تعالى أنَّهُ أنْبَتَ في الأَرْضِ كُلَّ شَيْءٍ مَوزونٍ، وجَعلَ فيها معايِشَ، أَتْبَعَهُ بِذِكْرِ ما هو كالسَّبَبِ لذلك، فقال: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿خَزَآئِنُهُۥ﴾: أصلُ (خزن): يَدُلُّ على صِيانَةِ الشَّيءِ[2]. يُقال: خَزَنَ الشَّيءَ يَخْزُنه خَزْناً واخْتَزَنه: أَحْرَزه وجَعَلَهُ في خِزانةٍ واخْتَزَنَهُ لِنَفْسِه. والخِزانَةُ: اسْمُ المَوْضِعِ الَّذي يُخْزَن فيه الشَّيْءُ، واحِدَةُ الخَزائن، والخِزانةُ أيضًا: عَملُ الخازِن[3]. والمَخْزَن، بِفَتْحِ الزّاي: ما يُخْزَن فيه الشَّيْءُ. وسُمّيَ الوِعاءُ خِزانَةً لأنّه مِنْ سَبَبِ المَخْزون فيه[4]. وخِزانَةُ الرّجلِ قلْبُه، وخازِنُهُ لِسانه[5]. والمقصود بالخَزائِنُ في الآية: جَمعُ خِزانَةٍ، مُستعارةٌ لتَعَلُّقِ قُدرَةِ اللّه بالإنعامِ وإعطاءِ الخَيراتِ النّافعةِ للنّاسِ في الدُّنيا[6].

2) ﴿بِقَدَرٖ﴾: أَصْلُ (قدر): يدلُّ على مَبْلَغِ الشَّيْءِ وكُنْهِهِ ونِهايَتِه، يُقالُ: قَدْرُهُ كذا، أي: نِهايَتُهُ. ويأْتي بمعنى التَّقْدير، وهو: بَيانُ كَمّيَّةِ الشَّيْءِ، يُقال: قَدَرَ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ، يَقْدُرُه، قَدْرًا، وقَدَّرَه، أيْ: قاسَهُ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 19/133.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (خزن).
(3) ابن عباد، المحيط في اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (خزن).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (خزن).
(5) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة: (خزن).
(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/241.

وبَيَّنَ مِقْدارَهُ[1]. وتَقْديرُ اللّه الأشياءَ على وجهين: أحدُهما: بإعطاءِ القُدْرَة، يُقالُ: قَدَّرَني اللّه على كذا وقوّاني عليه. والثّاني: بأن يجعلَها على مِقْدارٍ مخصوصٍ ووجهٍ مخصوصٍ حسبَما اقتضتِ الحِكمةُ، وعلى ذلك قولُه: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾، قال أبو الحسن: خذهُ بقَدر كذا وبقَدر كذا، وفلانٌ يخاصمُ بقدَرٍ وقدْرٍ. أمّا التَّقْديرُ منَ الإنسان فعلى وجهين: أحدُهما: التَّفكُّرُ في الأمر بحسب نظرِ العقل، وبناءُ الأمرِ عليه، وذلك محمودٌ. والثّاني: أن يكونَ بحسب التَّمنّي والشَّهوةِ، وذلك مذمومٌ، كقوله: ﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ ١٨ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ١٩﴾ [المدثر: 18 - 19][2]. والمرادُ بالقَدَر في الآية: التَّقْديرُ، أي: بِمِقْدارٍ مَعْلوم تَقْديرُه عندَ اللّه تعالى.

المَعْنى الإجْماليّ:

كلُّ شيءٍ في هذا الكونِ خاضعٌ لإرادةِ اللّه تعالى وقُدرتِه وتَصرُّفِه

يُخبرُ اللّه تعالى أنَّه مالكُ كلِّ شيءٍ، وأنَّ كلَّ شيءٍ سهلٌ يسيرٌ عليه، وأنَّ عنده خزائنَ الأشياءِ من جميع الأصنافِ، من نباتٍ ومعادنَ ومخلوقاتٍ لا حصْرَ لها، فقال: وما من شَيءٍ - مِن جميع الأرزاقِ، وأصنافِ الأقدارِ، مِن الأمطارِ وغيرِها - إلّا عندَ اللّه وحدَه خَزائِنُه، ومفاتيحُه بيَدِه؛ فهو مالِكُ كُلِّ شَيءٍ، وهو القادِرُ على إيجادِه وتكوينِه متى يشاءُ، وما نُنَزِّلُ الأمطارَ والأرزاقَ وكُلَّ شَيءٍ إلّا بمِقدارٍ مُحَدَّدٍ، لا يزيدُ ولا يَنقُصُ، بحسَبِ مَشيئةِ اللّه، وما تَقتَضيه حِكمتُه[3].

الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

بَلاغةُ التّذييلِ بقولِه: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ﴾:

التَّذْييلُ لتأكيدِ الكلامِ وتقريرِه في نُفوسِ المُخاطَبين

لَمّا كان الظّاهرُ أنَّ المُرادَ من قولِه تعالى: ﴿مَّوْزُونٍ﴾ أنَّه المُقدَّرُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (قدر).
(2) الراغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (قدر).
(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 10/14، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/530، والشوكاني، فتح القدير: 3/152، والزحيلي، التفسير المنير: 14/24.

بمقدارٍ يقتَضيه التّناسبُ، والموزونُ بميزانِ الحِكمةِ كان مجيءُ قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ على سبيل التَّذْييلِ، بتأكيدِ مفهومِ قولِه تعالى: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ﴾ لأهميَّتِه وتقريرِه في نفوسِ المُخاطَبين[1].

بَلاغةُ الجمْعِ بين فائدةِ الخبرِ ولازمِها:

طلبُ الرّزقِ من غيرِ الله مُـؤْذِنٌ بجهْلِ صاحِبِه

قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾: لمّا كان كلُّ شيءٍ في خزائن اللّه الملكِ الأوحدِ، وكانَ كلُّ شيءٍ لا يُطلَبُ إلا ممَّن عنده خزائنُه، وممّن مفاتيحُ تلك الخزائن بيَدَيْه، وكانَ طلبُه من غيره طلبًا ممَّن ليس عندَه ولا يَقدِرُ عليه[2] أفادَ الخبرُ بلازمِه أنَّ الطّلبَ من غيرِ اللّه تعالى طلبٌ في غيرِ محلِّه، ومُؤْذِنٌ بجهلِ صاحبِه، وفيه حثٌّ على الطّلَب منَ اللّه تعالى الذي عندَه خزائنُ كلِّ شيءٍ، فالمرادُ مِنَ الخبر فائدتُه ولازمُ الفائدة.

نكتةُ النّفْيِ بـ(إنْ) في ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ﴾:

المُبالغةُ في تأكيدِ النّفيِ

عبّر البيانُ الإلهيُّ بأداة النّفي (إنْ) دون (ما)؛ لأنّها أكثرُ تأكيدًا للنّفيِ من (ما)[3]، فناسبَ اقترانُها بلفظِ ﴿شَيۡءٍ﴾ الدّالِّ على عُمومِ الأشياءِ النّافعةِ للنّاسِ.

دلالة إيثار النفي بـ (ما):

تـنـوّعُ إنـكـارِ المُنكرين يَقتضي التَّعبيرَ عن كلِّ نوعٍ بما يُناسِبُه

لمّا كان النّفيُ بـ(إنْ) أقوى وآكدَ منَ النّفيِ بـ(ما) كما تقدّم عُدِلَ إلى (ما) في قولِه ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ﴾؛ لأنّ إنكارَ الكفرةِ لِأنْ يكونَ كلُّ مُمكنٍ منَ المُمكناتِ عند اللّه في خزائنِ قُدرتِه أكثرَ إنكارًا من تنزيلِه بقدَرٍ معلومٍ؛ لأنّهم يُشاهدون آثارَ قُدرتِه بنزول المطرِ وغيرِه بقدرٍ معلومٍ، كما أنَّ من يؤمنُ بأنَّ كلَّ شيءٍ عند اللّه في

(1) الطِّيبي، فتوح الغيب: 9/25.
(2) ابن القيم الجوزية، الفوائد، ص: 292.
(3) السامرائي، معاني النحو: 4/200.

خزائنه يؤمنُ لا محالةَ بأنَّه يُنزِّله بقدرٍ معلومٍ، فكان مجيءُ الحصْرِ بـ(إنْ وإلّا) لردِّ إنكارِهم الأوّلِ لأنّه أشدُّ.

فائدةُ ﴿مِّن﴾ في ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ﴾:

تتابُعُ التَّأكيداتِ لإثباتِ أنَّ كلَّ شيءٍ عندَ الله في خزائنِه

أفاد حرفُ الجرِّ ﴿مِّن﴾ تأكيدَ عُمومِ لفْظِ ﴿شَيۡءٍ﴾، والاحتراسَ مِنِ احتمالِ تخصيصِه بحالٍ منَ الأحوالِ، أي ما من شيءٍ منَ الأشياءِ إلّا وهي في خزائنِ اللّه وبقُدرةِ اللّه.

دَلالةُ التَّعبيرِ بلفْظِ ﴿شَيۡءٍ﴾:

المطرُ من أعظَمِ أنواعِ الرّزقِ لِسَعةِ نفْعِه وعُمومِه

لمّا كان لفظُ ﴿شَيۡءٍ﴾ يعمُّ كلَّ مخلوقٍ ممّا يُطلق عليه شيءٌ؛ بدلالةِ أنَّ الكلامَ في سياقِ إيجادِ المعايشِ التي هي أسبابُ الحياةِ، ولمّا جاء اللّفظُ في سياقِ النّفي كان على معنى العُمومِ المُقيَّدِ بوصفِ (نافعٍ)، بقَرينَةِ قَوْلِه: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ﴾، وقرينةِ السّياقِ الدّالَّةِ على كمالِ القُدرةِ وعظيمِ الإنعامِ، ففي الكلامِ حَذْفُ الصِّفَةِ كقولِه تعالى: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ٧٩﴾ [سورة الكهف: 79] أيْ سَفينَةٍ صالِحَةٍ، ويدخلُ في لفظِ ﴿شَيۡءٍ﴾ المطرُ بقرينةِ ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾ دخولًا أوّليًّا؛ لعظيمِ نفْعِه وشُمولِه، وشَملَ ذلك الأشْياءَ المُتَفَرِّقَةَ في العالَمِ الَّتي تَصِلُ إلَى النّاسِ بِدَوافِعَ وأسْبابٍ تَسْتَتِبُّ في أحْوالٍ مَخْصوصَةٍ، أوْ بِتَرْكيبِ شَيْءٍ مع شَيْءٍ مِثْلَ نُزولِ البَرْدِ مِنَ السَّحابِ وانْفِجارِ العُيونِ مِنَ الأرْضِ بِقَصْدٍ أوْ على وجْهِ المُصادَفَةِ في الظّاهِرِ[1].

بَلاغةُ الحصْرِ ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾:

الأفعالُ بمنزلةِ الأقوالِ في الإيمانِ والتّكذيبِ

عبّرَ بأسلوبِ (إنْ) و(إلّا) لردِّ المُخاطَبين منَ الكُفّارِ عن خطأِ اعتقادِهم في أنّه ليس كلُّ شيءٍ بقُدرةِ اللّه تعالى، وللإشعارِ بأنَّهم مُصرّون على هذا الاعتقادِ، وهذا الاعتقادُ قد يكونُ بصريحِ قولِهم، وقد يكونُ بعملِهم وتصرُّفاتِهم، وهو الظّاهرُ، بمعنى أنَّهم مُصرّون

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/355، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 19/134، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/36.

على هذا الاعتقاد بسببِ إصرارِهم على الأعمالِ التي تُؤْذِنُ أنَّهم لا يَعتقدون بأنَّ كلَّ شيءٍ عند الله خزائنُه.

دَلالةُ التَّعبيرِ بلفْظِ ﴿خَزَآئِنُهُۥ﴾:

جعْلُ المَعايشِ للنّاسِ والدّوابِّ وغيرِهم أمرٌ هيِّنٌ عليه سُبحانه

لمّا كان (خزائنُ) جمْعَ (خزانة)، وهي اسْمُ المكان الذي يُخزن فيه الشَّيءُ أي يُحفظُ، وكان الكلامُ في بيان أنَّه تعالى جعلَ في الأرض الرّزقَ وأسبابَه دلَّ على أنَّ المرادَ منَ الخزائن مقدوراتُه كلُّها[1]؛ ليبيّن أنَّ جعْلَ المعايشِ في الأرضِ للنّاس والدّوابِّ وغيرِهم أمرٌ هيِّنٌ عليه سُبحانه، فإنَّ عندَه خزائنَ جميعِ الأشياء وهي في مُلكِه.

بَلاغةُ الاستعارةِ في: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ﴾:

جَميعُ المُمكِناتِ مَقْدورَةٌ لله وَمَمْلوكَةٌ له يُخرِجُها بمشيئتِه وبحَسَبِ ما ينفعُ النّاسَ

لمّا كانتِ الخزائنُ تُطلقُ على الموضعِ الذي يُحفظُ فيه نفائسُ الأموالِ لا غيرُ، غُلِّب في العُرفِ على ما للملوكِ والسّلاطينِ من خزائنِ أرزاقِ النّاسِ، فشُبِّهتْ مَقدوراتُه تعالى الفائتةُ للحصْرِ، المُندرجةُ تحت قُدرته الشّاملةِ في كونِها مَستورةً عن علومِ العالَمين، ومَصونةً عن وصولِ أيْديهم مع كمالِ افتقارِهم إليها ورغْبتِهم فيها، وكونِها مهيَّأةً مُتَأتّيةً لإيجادِه وتكوينِه، فمتى تعلّقتِ الإرادةُ بوجودِها وُجدتْ بلا تأخُّرٍ بنفائسِ الأموالِ المَخزونةِ في الخزائنِ السُّلطانيّة، فذكرُ الخزائنِ على طريقةِ الاستعارةِ التّخييليّة، أو شُبِّهَتْ هَيْئَةُ إيجادِ الأشْياءِ النّافِعَةِ بهَيْئَةِ إخْراجِ المَخْزوناتِ مِنَ الخَزائِنِ على طريقَةِ الاستعارةِ التَّمثيليَّةِ المَكْنيَّة، ورُمِزَ إلى الهَيْئَةِ المُشَبَّهِ بها بما هو مِنْ لَوازِمِها وهو الخزائنُ، أو شُبّه اقتدارُه على كلِّ شيء وإيجادُه بالخزائنِ المودَعةِ فيها الأشياءُ المُعدَّةُ لأَنْ يُخرجَ منها ما شاء، ليُؤْذِنَ أنَّ مقدورَه كأنَّه حاصلٌ موجودٌ، فهو أقوى مما لو قيل: نحن قادرون على إيجادِه وتكوينِه، فتكونُ الاستعارةُ تمثيليّةً مكنيَّةً، وأصلُ التّشْبيه على الوجهَيْن من تشبيهِ المعقولِ بالمحسوسِ وهو الخزائنُ،

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/355، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 19/134.

والمعنى الحاصلُ على الوجهَيْن: جَميعُ المُمكِناتِ مَقْدورَةٌ له سبحانَه، ومَملوكَةٌ له، يُخْرِجُها مِنَ العَدَمِ إلى الوُجودِ كَيْفَ شاءَ ومتى شاء، وما من شيءٍ ينتفعُ به العبادُ إلّا ونحن قادرون على إيجادِه وتكوينِه[1].

سِرُّ مجيءِ الواوِ في قولِه ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ﴾:

أبرعُ الأدلَّةِ على ألوهيَّةِ الله وتوحيدِه ﷻ

لمّا كان قولُه تعالى ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ إشارةً إلى كَوْنِ مَقْدوراتِه غَيْرَ مُتَناهيَةٍ، أفادَ مجيءُ الواوِ والجملةِ بعدها الإيذانَ بأنَّ كُلَّ ما يخلقُه اللّه تعالى في الوُجودِ مُتَناهٍ، وكان تخصيصُ وجودِه بِوقْتٍ مُقَدَّرٍ دونَ ما قبلَه أو ما بعدَه، وبمكانٍ مُعَيَّنٍ دونَ سائرِ الأماكن، وبوصْفٍ معيّنٍ دونَ سائرِ الأوصاف، دالًّا على أنَّ وجودَها بهذه الأحوالِ إنّما هو بتَخْصيصِ مُخَصِّصٍ وتَقْديرِ مُقَدِّرٍ، وهذا هو المُرادُ مِنْ قَوْلِه: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ﴾، والمعنَى: أنَّهُ لَوْلا القادِرُ المُخْتارُ الَّذي خَصَّصَ تلك الأَشْياءَ بتلك الأَحْوالِ الجائِزَةِ لامتَنَعَ اخْتِصاصُها بتلك الصِّفاتِ الجائِزَةِ[2]، ففيه دليلٌ واضحٌ على ألوهيّةِ اللّه ووَحدانيّتِه، وهو السّياقُ الذي وردتْ فيه الآياتُ.

دَلالةُ واوِ الحالِ في ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ﴾:

بيانُ بالغِ حكمةِ الله في تنزيلِه بعضَ ما في خزائِنِه بقدرٍ معلومٍ

الظّاهرُ أنَّ الواوَ تفيدُ الحالَ ممّا سبقَ، أيْ: ما من شيءٍ إلّا عندنا خزائنُه، والحالُ أنّا ما نُنزِّله إلّا بقدرٍ معلومٍ، فيكونُ مجيءُ الحالِ لبيانِ بالغِ الحِكمةِ في تنزيلِ بعضِ ما في خزائنِه بقدرٍ معلومٍ[3].

دَلالةُ واوِ العطْفِ في ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ﴾:

ذكرُ الأدلّةِ المُتنوّعةِ على ألوهيّةِ الله ووَحْدانيّتِه

وعلى أنّ الواوَ للعطفِ يكونُ من بابِ الجمعِ بين الأدلّةِ المتعدّدةِ والمُتنوّعةِ على ألوهيّةِ اللّه ووَحْدانيّتِه، أي: كلُّ شيءٍ عندَ اللّه

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 19/134، والطيبي، فتوح الغيب: 9/25، وأبو حيان، البحر المحيط: 6/474، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/72، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/275، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/36.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 19/134، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/72.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/72.

خزائنُه، ولا يُنزِّلُ الله ما في الخزائن إلّا بحكمةٍ بالغةٍ، لا بإسرافٍ ولا بتقتيرٍ.

بَلاغةُ الاستعارةِ في ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾:

إيجادُ الأشياءِ مثلُ تنزيلِ المَطرِ في الإنعامِ على النّاسِ وعُمومِ الانتفاعِ

لَمّا كان المُرادُ مِنَ الإنزالِ الإحداثَ والإنشاءَ والإبداعَ وتهيئةَ التّمكينِ للمَقدوراتِ على جهة الانتفاعِ منها، كقَوْلِه تَعالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖ﴾ [الزُّمَر: 6] وقولِه: ﴿وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ﴾ [الحَديد: 25] وكانَ المرادُ من لفظ ﴿شَيۡءٍ﴾ معنى العُموم؛ ليشملَ المطرَ وغيرَه كان التّعبيرُ بلفظِ ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾ على المجازِ بطريقِ الاستعارة التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّةِ، بتشبيهِ إيجادِ الأشياءِ والتّمكينِ منَ الانتفاعِ بها على قدْرِها بالمطرِ الذي ينزلُ بقدره فيُنْتَفَعُ منه، ولو نقصَ أو توقّفَ لَأَهْلَكَ، ولو زاد لَأغْرَقَ، فيفيدُ الإنعامَ من عُلوٍّ، ويفيدُ أنَّ تصاريفَ الأمور كائنةٌ في العوالمِ العُلوّيةِ، والمعنى: وما من شيءٍ ينتفعُ به العبادُ إلّا ونحن قادرون على إيجادِه وتكوينه والإنعامِ به وتهيئتِه للانتفاعِ منه، وما نُعطيه إلّا بمقدارٍ معلومٍ أو بتقديرٍ معلومٍ[1]، إذ لو زاد أو نقصَ لكان ضارًّا.

نُكتةُ التّعبيرِ بلفْظِ ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾:

بيانُ عُلوِّ الله تعالى وسُموِّ أفعالِه

أفادَ التّعبيرُ بلفْظِ ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾ الذي يفيدُ أنّه من عُلوٍّ الإشعارَ بتفضُّلِ اللّه تعالى وظهورِ منّته على النّاسِ، فالتّنزيلُ على معنى الإنعام[2].

دَلالةُ التّعبيرِ بصيغةِ (نُفعّل):

إيجادُ اللهِ الأشياءَ في الأرضِ بالتّدريجِ لأنّه يُنزِّلُها بقدَرٍ معلومٍ

لَمّا كان ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾ على صيغةِ (نفعّل) أفادَ أنَّ تنزيلَه بطريقِ التّدريجِ، لِينتفعَ به الخلقُ، فهو بقدرٍ معلومٍ مع كثْرتِه[3].

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/356، والزمخشري، الكشاف: 2/574، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/37.

(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/276.

(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/276.

تـنـزيـلُ مـا في خَـزائـنِ الـلـه مُستمِرٌّ لا يَتوقَّفُ

دَلالةُ التّعبيرِ بالمضارعِ ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾:

أفادَ التّعبيرُ بالفعْلِ المضارعِ استمرارَ تَنْزيلِ ما في خزائنِ اللّه بقدَرٍ معلوم، وتَجَدُّدَهُ مع بعض انقطاعٍ بما ينفعُ النّاسَ[1]، ليدركَ النّاسُ قيمةَ الامْتنانِ به عند ضعْفِه أو فقْدِه، إذ إدراكُ النّعمة عند فقْدِها أو ضعْفِ وجودِها أشدُّ.

كـلُّ مُـمكـنٍ هو في قُدرةِ الله وما يُنزِّلُه إلّا بحِكمةٍ وتـدبـيرٍ وبـما ينفعُ النَّاسَ

بَلاغةُ الاسْتِخدامِ في الضّميرِ في ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾:

لّما كان الضّميرُ في ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾ يعودُ في الظّاهرِ إلى ﴿شَيۡءٍ﴾ وهو لفظٌ عامٌّ، لا أعمَّ منه في المُمكناتِ، وكان المعنى: (وما ننزّل شيئًا ممّا أردنا تنزيلَه)، فالمنزّلُ بعضٌ ممّا في خزائنِه سُبحانه، فلمّا كان الأمرُ كذلك كان الضّميرُ على معنى الاسْتخدام[2]؛ للإشعارِ بأنَّ كلَّ مُمكنٍ هو في قُدرةِ اللّه، وما يُنزِّلُه إلّا بحكمةٍ وحسنٍ وحُسنِ تدبيرٍ وبما ينفعُ النّاسَ.

إجابةُ الدّعاءِ في وقتِه أو تأخيرُه هو منَ التَّنزيلِ بقدَرٍ معلومٍ

نكتةُ الحصْرِ في ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا﴾:

لّما كانَت جملةُ ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ تفيدُ أنَّ جميعَ المُمكناتِ هي بمقدورِ اللّه تعالى، جاء الحصْرُ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ﴾؛ للإنكارِ على ما قد يُتوهَّمُ؛ بأن يُقال: لّما كانت جميعُ الأشياءِ في مُلكِ اللّه وفي قُدرتِه، فلِمَ لا يُنزلُ الكثيرَ منها حتّى ينتفعَ الخلقُ ولا يحتاجوا شيئًا؟ فأفادَ القصْرُ بيانَ سرِّ عدمِ تكوينِ الأشياءِ على وجْهِ الكثرةِ حسْبَما هو في خزائنِ القُدرةِ، وليدلَّ على حِكمتِه سُبحانه في خلْقِه وتنزيلِ مَقدوراتِه، فقد يُعطي العاصِيَ إملاءً له ليكونَ عقابًا له، وقد يمنعُ التَّقيَّ اختبارًا لصبرِه ورجاءِ ثوابِه، ومنَ التّنزيلِ بقدَرٍ معلومٍ إجابةُ الدّعاءِ في وقتِه أو تأخيرُه[3].

---

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/72.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 11/36.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/72.

دَلالةُ الباءِ في قولِه ﴿بِقَدَرٖ﴾:

البـاءُ هنا لِلملابسةِ، ويحتملُ أن يكونَ الجارُّ والمجرورُ على معنى الحالِ[1]، والتّقديرُ: وما نُنزّلُه إلّا في حالِ كونِ ذلك المقدورِ مُلتبسًا بقدَرٍ معلوم، لِيفيدَ أنّه تعالى حينَ ينزّلُ المَقدوراتِ فإنَّ علْمَه مُلتبِسٌ بها لا يُفارقُها وأنَّه يُنزّلُها بحكمةٍ تُناسِبُ الخلْقَ.

الله تعالى عالمٌ بما يُنزِّلُه بحكمةٍ تُناسِبُ الخلْقَ وتَنْفعُهم

دَلالةُ الصِّفةِ ﴿مَّعۡلُومٖ﴾:

جاءتِ الصّفةُ في قولِه ﴿مَّعۡلُومٖ﴾ للتّقييدِ، وجاء الوصفُ بطريق الإثباتِ بالوصْفِ بالاسْمِ المشتقِّ دون أن يقولَ مثلًا (بقدرٍ لا يغيبُ عنّا)؛ لأنّ الوصْفَ بطريق الإثباتِ لعلْمِ اللّه بمقدوراتِه المُنزّلةِ آكدُ من طريق النّفْيِ، والآيةُ وردتْ على طريق التّأكيدِ في ألفاظِها وتأليفِها، كما أنَّ التّعبيرَ بلفْظِ ﴿مَّعۡلُومٖ﴾ فيه رعايةٌ للفاصلةِ.

الوصْفُ بطريقِ الإثـباتِ لعلْمِ الله بمَقْدوراتِه آكـدُ من طريقِ النّفْيِ

نُكتةُ التّعبيرِ باسْمِ المفعولِ ﴿مَّعۡلُومٖ﴾:

عبّرَ باسْمِ المفعول؛ للإيذانِ بأنَّ كلَّ مقدورٍ من مَقدوراتِ اللّهِ المُنزَّلةِ قد ثبتَ العلْمُ به، وللإشعارِ بأنَّه على وجْهِ الحِكمةِ والإبداعِ، والمعنى أنَّه معلومُ المِقدار عندَ اللّه أو معلومُ التّقديرِ عندَه سُبحانه، والجمعُ بين المعنَيَيْن أولى وأظهرُ[2].

كـلُّ مَـقـدورٍ من مَـقـدوراتِ اللـهِ يُـنـزِّلـه تـعـالى بعلْمِه وحكمتِه

۞ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الإنزالُ والإرسالُ:

لم يقلِ اللّه تعالى (وما نرسله إلا بقدر معلوم)؛ للفرقِ بين الإنزالِ والإرسالِ، فالإنزالُ أخصُّ منَ الإرسالِ؛ لأنّ الإنزالَ لا يكونُ إلّا من عُلوٍّ، والإرسالُ أعمُّ[3]، كما أنَّ الإنزالَ في القرآن لا يكونُ إلّا

الإنـزالُ لا يكونُ إلّا مـن عُـلـوٍّ، فـهو أخـصُّ مِنَ الإرسالِ

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 7/153، وابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 11/444.
(2) الشوكاني، فتح القدير: 3/152، والقنوجي، فتح البيان: 7/159، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/37.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 6/474.

منَ اللّه تعالى، والإرسالُ قد يكونُ منَ اللّه وقد يكونُ منَ الخلْقِ إلى الخلْقِ، وفيه معنى تبليغِ رسالةٍ، بخلاف الإنزالِ، ولمّا كان السّياقُ في بيان قُدرةِ اللّه والاستدلالِ على إلهيَّتِه وتوحيدِه وإظهارِ فضْلِه، ونعمتِه وفي أنَّ تصاريفَ الأمورِ كلَّها في العالَمِ العُلويِّ عبَّرَ بقوله ﴿نُنَزِّلُهُۥٓ﴾ دونَ (نُرسله).